

Distr.: General
12 September 2013
Arabic
Original: English and French

الجمعية العامة



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الرابعة والستون

جنيف، ٣٠ أيلول/سبتمبر - ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

البند ٥(ب) من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة

الميزانيات البرنامجية والإدارة والمراقبة المالية والرقابة الإدارية

البيانات المالية لعام ٢٠١٢ كما ترد في تقرير مجلس مراجعي
الحسابات المقدم إلى الجمعية العامة عن البيانات المالية
المراجعة لصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة
السامي لشؤون اللاجئين للفترة المنتهية في كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٢

تقرير مقدم من المفوض السامي

إضافة

القضايا الرئيسية والتدابير المتخذة استجابة لتقرير مجلس مراجعي
الحسابات لعام ٢٠١٢ *

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب التأخر في إصدار الوثيقة A/68/5/Add.5، التي تستند إليها الوثيقة الحالية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤-١	مقدمة أولاً -
٥	١٢-٥	القضايا الرئيسية لمراجعة الحسابات المتصلة بالبيانات المالية لعام ٢٠١٢ ثانياً -
٥	٦-٥	ألف - تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.....
٦	٨-٧	باء - الإبلاغ المالي.....
٦	١٠-٩	جيم - إدارة المخزون.....
٧	١٢-١١	دال - إدارة أسطول المركبات.....
٨	٢٦-١٣	التوصيات الرئيسية..... ثالثاً -
٨	١٤-١٣	ألف - التوصية (الواردة في الفقرة ٤٠).....
٨	١٦-١٥	باء - التوصية (الواردة في الفقرة ٤٣).....
٩	١٨-١٧	جيم - التوصية (الواردة في الفقرة ٥١).....
٩	٢٠-١٩	دال - التوصية (الواردة في الفقرة ٥٧).....
١٠	٢٢-٢١	هاء - التوصية (الواردة في الفقرة ٦٨).....
١٠	٢٤-٢٣	واو - التوصية (الواردة في الفقرة ٩٣).....
١١	٢٦-٢٥	زاي - التوصية (الواردة في الفقرة ١٠٣).....
١١	٦٦-٢٧	توصيات أخرى..... رابعاً -
١١	٢٨-٢٧	ألف - التوصية (الواردة في الفقرة ٢٦).....
١١	٣٠-٢٩	باء - التوصية (الواردة في الفقرة ٣٢).....
١٢	٣٢-٣١	جيم - التوصية (الواردة في الفقرة ٣٨).....
١٣	٣٤-٣٣	دال - التوصية (الواردة في الفقرة ٥٣).....
١٣	٣٦-٣٥	هاء - التوصية (الواردة في الفقرة ٥٥).....
١٣	٣٨-٣٧	واو - التوصية (الواردة في الفقرة ٥٩).....
١٤	٤٠-٣٩	زاي - التوصية (الواردة في الفقرة ٦٤).....
١٤	٤٢-٤١	حاء - التوصية (الواردة في الفقرة ٧٤).....
١٤	٤٤-٤٣	طاء - التوصية (الواردة في الفقرة ٧٦).....
١٥	٤٦-٤٥	ياء - التوصية (الواردة في الفقرة ٨٢).....
١٥	٤٨-٤٧	كاف - التوصية (الواردة في الفقرة ٨٨).....
١٦	٥٠-٤٩	لام - التوصية (الواردة في الفقرة ٨٩).....
١٦	٥٢-٥١	ميم - التوصية (الواردة في الفقرة ٩٤).....
١٦	٥٤-٥٣	نون - التوصية (الواردة في الفقرة ٩٨).....
١٦	٥٦-٥٥	سين - التوصية (الواردة في الفقرة ١٠٠).....

١٧	٥٨-٥٧ التوصية (الواردة في الفقرة ١٠٥)	عين -
١٧	٦٠-٥٩ التوصية (الواردة في الفقرة ١٠٧)	فاء -
١٨	٦٢-٦١ التوصية (الواردة في الفقرة ١٠٩)	صاد -
١٨	٦٤-٦٣ التوصية (الواردة في الفقرة ١١٣)	قاف -
١٩	٦٦-٦٥ التوصية (الواردة في الفقرة ١١٧)	راء -
١٩	٦٧ الخلاصة	خامساً -

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير نبذة عامة عن النتائج الرئيسية التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات عند مراجعته للبيانات المالية لصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢^(١)، وكذلك التدابير التي اتخذتها أو اقترحتها المفوضية استجابة للتوصيات الرئيسية.

٢ - وللمرة الأولى، أعدت المفوضية بيانها المالي للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبعد أن نظر مجلس مراجعي الحسابات في البيانات المالية، خلص إلى أن هذه البيانات قد عُرضت بأمانة من جميع الجوانب الأساسية ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فيما يخص السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقام المجلس بزيارات ميدانية إلى عمليات المفوضية في كل من الأردن وأوغندا وسري لانكا وكوت ديفوار، وإلى مخازن التخزين العالمية في كوتنباغن ودي، وذلك في إطار نظره في البيانات المالية للعام ٢٠١٢. وفي إطار مراجعة الأداء، استعرض المجلس أيضاً إدارة أسطول مركبات المفوضية وتوصل إلى استنتاجاته الأولية انطلاقاً من فحص ما تقدمه المفوضية من خدمات صحية للأشخاص الذين تعنى بهم، وسيُستكمل هذا الفحص في إطار مراجعة البيانات المالية لعام ٢٠١٣.

٣ - وفيما يتعلق بمراجعة البيانات المالية لعام ٢٠١٢، أبلغ مجلس مراجعي الحسابات عن القضايا الرئيسية المطروحة في المجالات الأربعة التالية وقدم توصيات بشأنها: '١' تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ '٢' والإبلاغ المالي؛ '٣' وإدارة المخزون؛ '٤' وإدارة أسطول مركبات المفوضية. وتتضمن هذه الوثيقة الاستنتاجات الجوهرية والتوصيات الرئيسية التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات بشأن هذه المجالات الأربعة، بما في ذلك تحليل لكل مجال منها على حدة. كما تبين الوثيقة الطريقة التي تنوي بها المفوضية التصدي للمخاطر التي جرى تحديدها فيما يخص ٢٧ توصية قدمها المجلس.

٤ - وفيما يتعلق بالتوصيات التي قدمها المجلس في عام ٢٠١١ والأعوام السابقة، أشار المجلس إلى أن المفوضية نفذت بالكامل ١٢ توصية، وأنها بصدد معالجة حوالي ٤٠ توصية لم تنفذ بعد. ويُتوقع تنفيذ العديد من هذه التوصيات في عام ٢٠١٣. ولذا، أوضح المجلس ضرورة أن تكون هناك زيادة كبيرة في عدد التوصيات المنفذة بالكامل عند تقديم تقريره عن البيانات المالية لعام ٢٠١٣. وأقر المجلس أيضاً بأن العديد من توصياته السابقة يتطلب اتخاذ

(١) الوثيقة A/68/5/Add.5، صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات على النحو المشار إليه في الوثيقة A/AC.96/1124.

إجراءات هيكلية أو بعيدة المدى، وبالتالي فإن إحراز تقدم في الأداء في بعض المجالات سيحتاج إلى الوقت. ومن الأمثلة على هذه المجالات تطبيق نهج على نطاق المنظمة بكاملها بشأن إدارة المخاطر، ووضع إطار معزز للتنفيذ مع الشركاء، وتحسين إدارة المشتريات. ويمكن الاطلاع على أحدث المعلومات بشأن حالة التنفيذ وإجراءات المتابعة فيما يخص توصيات العام الماضي التي لم تنفذ بعد على موقع المفوضية على الإنترنت www.unhcr.org/excom، تحت عنوان *Standing Committee documentation* (وثائق اللجنة الدائمة).

ثانياً - القضايا الرئيسية لمراجعة الحسابات المتصلة بالبيانات المالية لعام ٢٠١٢

ألف - تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٥- أشار مجلس مراجعي الحسابات إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢، الذي أدى إلى إصدار المفوضية المجموعة الأولى من بياناتها المالية الممتثلة لهذه المعايير، هو إنجاز هام يعكس التزام الإدارة القوي بتطبيق خطة متفق عليها لتنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبسبب اعتماد هذه المعايير - التي تعزز الإدارة والإبلاغ الماليين - وزيادة إنفاق المفوضية على مدى السنوات الأخيرة، هناك حاجة إلى إدارة مالية أقوى. وتقدم البيانات المالية للمستخدمين معلومات مفصلة عن موارد المفوضية والتزاماتها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وعن حركة الموارد خلال الفترة المالية. وفيما يخص الممتلكات والمنشآت والمعدات، اختارت المفوضية البند الانتقالي الذي تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والذي يمنح فترة خمس سنوات لحصر هذه الأصول. ونتيجة لاعتماد المعايير المذكورة، أُدخل عدد من التعديلات على الأرصدة الافتتاحية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، التي خضعت لمراجعة المجلس طوال عام ٢٠١٢، بوسائل منها فحص البيانات المالية المؤقتة في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٦- وبناء على مشورة المجلس، سوف تواصل المفوضية متابعة تحقيق المزايا المتأتية من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والإبلاغ عن ذلك، مع تحديد المزايا الرئيسية الناشئة عن تحسين العمليات، وزيادة دقة التسجيل، وتعزيز شفافية المعلومات المالية. وسيستمر رصد مزايا المعايير المذكورة على يد الشعب المعنية، في إطار تنسيق وثيق من جانب المراقب المالي. وستستخدم المعلومات المعززة المتاحة بشأن استخدام الموارد ومدى الالتزامات من أجل تحسين إدارة جميع المجالات، بما في ذلك الممتلكات والمنشآت والمعدات؛ والمخزون؛ وكشوف المرتبات وغيرها من استحقاقات الموظفين. وتواصل المفوضية العمل، على سبيل الأولوية، بشأن متانة سجلات أصولها ودقة معلوماتها المتعلقة بالمخزون في نهاية السنة، وهي ملتزمة بمعالجة مواطن الضعف في ضوابط الجرد، التي حددها المجلس في تقريره. وفضلاً عن

ذلك، ستواصل المفوضية تعزيز القدرة على الإدارة المالية في الميدان وضمان الامتثال للإجراءات التي تحد من مخاطر الغش ومن الأخطاء في الإبلاغ المالي.

باء - الإبلاغ المالي

٧- أكد مجلس مراجعي الحسابات أن الرصد المالي المنتظم، كعنصر ضروري لإدارة القوة والتحكم في الميزانية، يتطلب الحصول على معلومات في الوقت المناسب، ويقتضي أن تكون هذه المعلومات مفصلة بالقدر الكافي ومشفوعة ببيان سردي يساعد في تركيز انتباه الإدارة على المجالات المثيرة للقلق، أو على النشاط غير العادي، أو على المخاطر. وشجع المجلس المفوضية على النظر بشكل شامل في احتياجاتها الرئيسية إلى المعلومات ورأى أنه ينبغي إتاحة التقارير الإدارية وأدوات المتابعة بصورة ميسرة واستعراضها بانتظام لتحديد الاحتياجات إلى الإجراءات التصحيحية.

٨- وقد بذلت المفوضية جهوداً متزايدة ومتضافرة من أجل تعزيز الإبلاغ المالي الداخلي، مثلما أقر بذلك مجلس مراجعي الحسابات. وأعدت تقارير وتحليلات مالية فصلية بشأن الإدارة العليا لصالح مديري مكاتبها الإقليمية وشعبها فضلاً عن تقرير موجز شهري (أداة للمتابعة) عن المؤشرات لصالح ممثلي البلدان، ومن المخطط أن تقدّم التقارير والتحليلات المذكورة خلال عام ٢٠١٣. وإن هذه التقارير، التي ستتضمن أداة لمتابعة المؤشرات الرئيسية ستغطي الحسابات النقدية والحسابات المستحقة الدفع والمستحقة القبض، والمخزون، والممتلكات والمنشآت والمعدات، والشركاء المنفذين، ومستوى الإنفاق مقابل الميزانية، سوف تساعد الممثلين في الاضطلاع بمسؤولياتهم الإدارية. وفي هذا السياق، بدأت المفوضية مشروعاً واسع النطاق لتطوير وحدة الشؤون المالية وسلسلة الإمداد في نظام بيول سوف (PeopleSoft) لتخطيط الموارد المؤسسية. ومن المتوقع أيضاً أن يعالج هذا المشروع عدة مسائل تشغل المجلس وأن يأتي بعدد من المزايا، منها نظام معزز للأمن وعمليات المراقبة؛ ووظائف جديدة لتعزيز الإبلاغ القانوني والإداري؛ وإبلاغ الجهات المانحة؛ وإدارة الموارد؛ وأتمتة بعض وظائف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تتطلب معالجة يدوية في الوقت الحالي.

الخطر الرئيسي الذي جرى تحديده: إدارة الموارد، والرصد والإبلاغ الماليان.

جيم - إدارة المخزون

٩- فيما يخص إدارة المخزون والمشتريات، أشار مجلس مراجعي الحسابات إلى محدودية التنسيق العام والتخطيط المتكامل. وتبينت له أيضاً بعض مواطن الضعف في حصر المخزون خلال السنة، لأن الموظفين الميدانيين لم يمثلوا بما يكفي للشروط المتعلقة بتحديث سجلات المخزون ومواءمتها في نهاية السنة. ويكتسي هذا أهمية خاصة بما أن حصر المخزونات قد ورد للمرة الأولى في متن البيانات المالية، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٠ - وتمنح المفوضية الأولوية لمسألة تحسين متانة المعلومات المتعلقة بالمخزون ودقتها. وتُستعرض حالياً الإجراءات الراهنة لإدارة المخزون والمخازن والثغرات في الامتثال. وسوف تصدر نسخة منقحة من طرائق التشغيل الموحدة المتعلقة بإدارة المخزون لتعزيز وتوضيح الإجراءات والمسؤوليات بغية ضمان أن تظل سجلات المخزون المادي والمحاسبة محدّثة وموثوقة طوال السنة. وفضلاً عن ذلك، سيُرَتَّب لتدريب المنسقين المعيّنين بالمخزون التابعين للمفوضية والشركاء المسؤولين عن إدارة المخزون. كما أن إجراء زيارات إلى العمليات الميدانية التي تشكو ضعفاً شديداً من حيث إدارة المخزون سيساعد المكاتب في تصحيح الوضع وتقديم التدريب لموظفي الإمدادات. وإلى جانب ذلك، أدرجت المفوضية تسويات شهرية للمخزون في الميدان. وفي نهاية عام ٢٠١٣، سوف يُقيّم التقدم المحرز لتحديد مسار العمل في المستقبل. وابتداءً من الفصل الثالث لعام ٢٠١٣، سوف يُطلب من جميع المكاتب إجراء عد فعلي للمخزونات وتقديم تقارير فصلية عن ذلك. وتخطط المفوضية أيضاً لتعزيز نظام إدارة مخزونها بما يسمح باتخاذ قرارات أكثر استنارة فيما يتعلق بتجديد المخزونات (لا سيما فيما يخص إدارة وشراء مواد الإغاثة الأساسية).

الخطر الرئيسي الذي جرى تحديده: معلومات دقيقة وموثوقة بشأن المخزون وإدارة فعالة للمخزون.

دال - إدارة أسطول المركبات

١١ - اختار مجلس مراجعي الحسابات موضوع إدارة أسطول المركبات لينظر فيه بالتفصيل خلال مراجعته للحسابات في عام ٢٠١٢. ولاحظ المجلس عدم وجود بيانات منظمة، وعدم كفاية المعلومات من أجل إدارة أسطول المركبات؛ والحاجة إلى تحسين مستوى الكفاءة المهنية والاستئناس برأي الخبراء في إدارة أسطول المركبات؛ والحاجة إلى تحسين إدارة توزيع المركبات واستخدامها فيما بين البلدان والعمليات الميدانية للمفوضية.

١٢ - وقد استهلّت المفوضية مشروع إدارة الأسطول على الصعيد العالمي، المتوقع أن يبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وسيعالج هذا المشروع العديد من أوجه القصور التي حددها المجلس والمفوضية. وكجزء من المشروع، سوف تضع المفوضية دليلاً شاملاً لإدارة أسطول المركبات ويُتَوَقَّع أن تصدر النسخة الأولى منه في نهاية عام ٢٠١٤. وسيجري تحسين المعلومات المتعلقة بمستويات استخدام المركبات وتعهدها في جميع العمليات، بما في ذلك على الأمد الطويل من خلال تركيب أداة لتتبع المركبات تسمح بإجراء استعراض شامل ومنهجي لمستويات الاستخدام. وفي الوقت نفسه، سوف يُقدَّم الدعم إلى العمليات القطرية على أساس كل حالة على حدة لتحديد المركبات المتاحة والمناسبة من أجل إعادة نشرها فيما بين العمليات القطرية. وسوف يُنقَّح مخطط حسابات تكاليف المركبات لتقديم معلومات أكثر دقة وموثوقية بشأن التكاليف التشغيلية. وتنكب المفوضية أيضاً على عملية ترشيد أساطيل

المركبات، بما في ذلك تخفيض عدد النماذج في الأساطيل ووضع قائمة بالمركبات، ومن المقرر استكمال هذه العملية في نهاية عام ٢٠١٣.

الخطر الرئيسي الذي جرى تحديده: إدارة تتسم بالفعالية من حيث التكلفة والكفاءة لأسطول المركبات في المفوضية.

ثالثاً- التوصيات الرئيسية

ألف- التوصية (الواردة في الفقرة ٤٠)

١٣- يوصي مجلس مراجعي الحسابات المفوضية بأن تنشئ العدد اللازم من الوظائف للموظفين المؤهلين تأهيلاً مناسباً ضمن مهامها في مجالي الشؤون المالية ومراقبة المشاريع في الميدان.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١٤- توافق المفوضية على هذه التوصية لكنها تواجه قيوداً تتعلق بتوافر الموارد. وفي عام ٢٠١٣، وافق المفوض السامي على إنشاء ٥٠ وظيفة من وظائف الشؤون المالية والإدارية/المالية ومراقبة المشاريع لتعزيز القدرة على الإدارة المالية في العمليات الميدانية. وستشغل تلك الوظائف باتباع نهج تدريجي، مع مراعاة دورة ميزانية فترة السنتين ومدى توافر الموارد. وحتى الآن، أنشئت ٢٤ وظيفة من بين ٥٠ وظيفة المذكورة. وبسبب القيود على الموارد، لم يكن من الممكن شغل ٢٦ وظيفة المتبقية؛ ومع ذلك، طُلب من المكاتب والعمليات الإقليمية منح الأولوية وتوفير الميزانية للوظائف المتبقية في عام ٢٠١٤، مع أخذ تغير الظروف والأولويات بعين الاعتبار.

باء- التوصية (الواردة في الفقرة ٤٣)

١٥- يوصي المجلس المفوضية بأن تستعرض مخططاتها الحالي لتفويض السلطات لوضع إطار متسق من أجل التفويض بشطب الأصول أو التصرف فيها.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١٦- ترى المفوضية أن هذه التوصية قد نُفذت. ففي تموز/يوليه ٢٠١٣، أصدرت المفوضية قواعد وإجراءات منقحة لمجالس إدارة الأصول، شملت تحديد عتبات منسقة ومتسقة للتفويض بالتصرف في أنواع مختلفة من الأصول. وخضع أيضاً تفويض السلطات من أجل شطب الأصول النقدية للتنقيح والتبسيط من خلال التعليمات والإجراءات الجديدة الخاصة بالسياسة العامة التي صدرت في تموز/يوليه ٢٠١٣.

جيم - التوصية (الواردة في الفقرة ٥١)

١٧- يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بما يلي: (أ) استعراض إجراءاتها المتعلقة بإدارة المخزون في جميع أجزاء المنظمة للتأكد من أنها ستظل مناسبة للبيئات التشغيلية؛ (ب) تحديد ومعالجة أسباب عدم الامتثال على نطاق واسع للإجراءات الحالية المتعلقة بالمخزون؛ (ج) وضع وتنفيذ إجراءات منقحة للمخزونات للتأكد من أن المخزونات المادية والسجلات المحاسبية ستظل محدثة وموثوقة.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١٨- بالنظر إلى أوجه الضعف التي تعرفها إدارة المخزون في عدد من العمليات، ومثلما ذكر في الفقرة ١٠ أعلاه، فقد بدأت المفوضية استعراض الإجراءات الحالية المتعلقة بإدارة المخزون والمخازن وتحديد أسباب وجود ثغرات في الامتثال. وبلاستناد إلى ذلك، سوف تصدر نسخة منقحة من طرائق التشغيل الموحدة المتعلقة بإدارة المخزون لتعزز وتوضح الإجراءات والمسؤوليات بغية ضمان أن تظل سجلات المخزون المادي والمحاسبة محدثة وموثوقة طوال السنة. وستصبح طرائق التشغيل الموحدة أيضاً عنصراً من عناصر الاتفاقات بين المفوضية وشركائها المنفذين. وفضلاً عن ذلك، سيُرتب لتدريب المنسقين المعنيين بالمخزون التابعين للمفوضية والشركاء المسؤولين عن إدارة المخزون. كما أن إجراء زيارات إلى العمليات الميدانية التي تشكو ضعفاً شديداً في إدارة المخزون سيساعد المكاتب في تصحيح الوضع وتقديم التدريب لموظفي الإمدادات.

دال - التوصية (الواردة في الفقرة ٥٧)

١٩- يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتعزيز نظم إدارة المخزونات لديها لدعم اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن تحديد المخزونات، بما في ذلك تنبيه موظفي الإمدادات عند انخفاض مستويات المخزون عن حد أدنى معين وتوجيههم نحو الخيار الأكثر كفاءة لتجديد المخزون.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢٠- من أجل معالجة هذه التوصية بشكل شامل، فإن المفوضية بصدد وضع طرائق تشغيل موحدة جديدة من أجل التخطيط للاحتياجات من إمدادات مواد الإغاثة الأساسية، بما يشمل الاحتياجات السنوية من المشتريات وإجراءات تجديد المخزون. وستكون طرائق التشغيل الموحدة الجديدة المذكورة أداة واضحة وبسيطة لتوجيه العمليات في مجال تقييم الاحتياجات من مواد الإغاثة الأساسية فيما يخص الفترة المقبلة، حيث ستحدد مستويات أمن المخزون مع وضع حد أدنى معين في كل مخزن في جميع أنحاء العالم فضلاً عن نموذج لتجديد

المخزون من أجل كل مخزن. ويمكن تجديد المخزون إما من خلال إجراء مشتريات على الصعيد المحلي أو مشتريات على الصعيد العالمي في المقر أو تحويلات المخزونات فيما بين المخازن المحلية، أو تحويلات المخزونات من شبكة للمخزونات العالمية إلى المكاتب الميدانية. وسوف تحدد طرائق التشغيل الموحدة أفضل الأساليب وأكثرها فعالية لتجديد المخزون، بما يسمح بتدرج عمليات التسليم حسب الاقتضاء والتقليل إلى أدنى حد من تكاليف التسليم الإجمالية.

هاء- التوصية (الواردة في الفقرة ٦٨)

٢١- يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بما يلي: (أ) تعيين أحد كبار موظفي المخاطر مع تكليفه بولاية واضحة هي تنفيذ الصيغة المحدثة للإطار الاستراتيجي لمكافحة الغش؛ (ب) إجراء تقييم شامل لمخاطر الغش من أجل تحديد المجالات الرئيسية التي تتعرض فيها المفوضية للمخاطر؛ (ج) تعريف مدى تسامح المفوضية مع مختلف أنواع مخاطر الغش المحددة.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢٢- سيُضطلع بتقييم لمخاطر الغش كجزء من العملية العالمية لإدارة المخاطر المؤسسية، التي يجري تطويرها تحت قيادة كبير موظفي المخاطر. ومن المفروض أن يمكن هذا المنظمة من تحديد مجالات التعرض لمخاطر الغش وتصنيفها حسب نوع الغش. وسوف تحدد لجنة الإدارة العليا (أو لجنة رفيعة المستوى للإشراف على إدارة المخاطر المؤسسية) مستوى التسامح مع كل خطر من مخاطر الغش.

واو- التوصية (الواردة في الفقرة ٩٣)

٢٣- يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بما يلي: (أ) وضع دليل لإدارة الأسطول بنهاية عام ٢٠١٤، يوحد المذكرات الداخلية القائمة ويعالج الثغرات الرئيسية في التغطية (بما في ذلك ممارسات إدارة أسطول المركبات التي يتعين اتباعها على الصعيد القطري)؛ (ب) وضع سياسة بشأن ضرورة إدارة الأساطيل القطرية التي يتجاوز حجمها ٣٠ مركبة على يد موظفين ذوي مؤهلات مناسبة في مجالي اللوجستيات وإدارة الأسطول.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢٤- كجزء من مشروع إدارة الأسطول على الصعيد العالمي، ومثلما ذكر في الفقرة ١٢ أعلاه، تخطط المفوضية لوضع دليل شامل لإدارة أسطول المركبات من أجل معالجة ثغرات التغطية، وسيشمل هذا الدليل الشرط الذي يقضي بإدارة أساطيل المركبات التي تتجاوز حجمها معيناً على يد موظفين ذوي مؤهلات مناسبة. ويُتوقع أن تكون النسخة الأولى من هذا الدليل متاحة بحلول نهاية عام ٢٠١٤ ومن المزمع تحديثه سنوياً.

زاي- التوصية (الواردة في الفقرة ١٠٣)

٢٥- يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتعهد معلومات عن مستويات استخدام المركبات على صعيد الشبكة القطرية من أجل توفير أساس للنظر في إعادة نشرها بين العمليات القطرية.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢٦- على النحو المشار إليه في الفقرة ١٢ أعلاه، سوف تحسن المفوضية تسجيلها لمستويات استخدام المركبات في جميع العمليات، من خلال تركيب أداة لتتبع المركبات تسمح بإجراء استعراض شامل ومنهجي لمستويات الاستخدام. وقد رُكبت بالفعل أداة تتبع المركبات في بعض البلدان، في حين سترُكب هذه الأداة على جميع المركبات بحلول عام ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، سوف يقدم الدعم للعمليات القطرية على أساس كل حالة على حدة لتحديد المركبات المتاحة والمناسبة من أجل إعادة نشرها فيما بين العمليات القطرية.

رابعاً- توصيات أخرى

ألف- التوصية (الواردة في الفقرة ٢٦)

٢٧- يوصي مجلس مراجعي الحسابات بأن تستعرض المفوضية حجم الأصول التي تحتفظ بها حالياً لتجنب أي فائض في الأصول مقارنة بالاحتياجات المتوقعة.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢٨- مع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن عام ٢٠١٢ هو العام الأول الذي أتيحت فيه للمفوضية معلومات شاملة بشأن أصولها وخصومها. وستواصل المفوضية رصد حجم الأصول لكفالة المحافظة على مستويات ملائمة. وسيراعي الاستعراض أنماط الطوارئ التي وقعت في الماضي فضلاً عن الاحتياجات المتوقعة، لكي تبقى الأصول في مستويات مخزون مناسبة لتلبية الاحتياجات الطارئة في المستقبل. وإلى جانب ذلك، سترصد المفوضية التبرعات المستحقة القبض وستتابع الحالات التي لم تبت فيها بعد والرصيد النقدي لتلبية الاحتياجات التشغيلية.

باء- التوصية (الواردة في الفقرة ٣٢)

٢٩- يوصي المجلس المفوضية بما يلي: (أ) استعراض حاجة سير الأعمال إلى حسابات مصرفية ينخفض فيها عدد المعاملات وتقييم جدواها؛ و(ب) النظر في مسوغات الاحتفاظ

بحسابات مصرفية محلية بدولارات الولايات المتحدة، لا سيما عندما يمكن القيام بتلك المعاملات من المقر.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٣٠- فيما يخص الجزء (أ) من التوصية، سوف تجري المفوضية استعراضاً آخر، بالاشتراك مع الميدان والمكاتب الإقليمية، لتحديد حاجة المنظمة إلى حسابات مصرفية. وسيقدم الاستعراض تحليلاً مفصلاً لطبيعة المدفوعات المسددة على الصعيد الميداني، بما في ذلك أسلوب الدفع الذي اختير لتسديد المدفوعات المتأتية من: '١' سلسلة الإمدادات المحلية، '٢' واستعادة ضريبة القيمة المضافة، '٣' والاتفاقات المبرمة مع الشركاء المنفذين، '٤' وسياسة الموارد البشرية، '٥' وسياسة السفر. وفيما يتعلق بالجزء (ب) من التوصية، فعلى الرغم من أن المفوضية طبقت وسائل كاملة ومركزية للدفع تتيح تسديد مدفوعات المواقع الميدانية عن طريق الحسابات المصرفية للمقر، ما زالت المفوضية تحتفظ بحسابات مصرفية بدولار الولايات المتحدة وباليورو لتيسير أنواع عديدة من المدفوعات المتأتية من مختلف السياسات متنوعة. وهذه الاحتياجات متأصلة في النموذج اللامركزي المعتمد في المفوضية. ومع ذلك، سوف تجري المفوضية تقييماً معمقاً مع شركة استشارية متخصصة في حلول الخزنة. وسوف تُؤخذ نتائج هذا التقييم بعين الاعتبار لإعادة هندسة العملية وتكييفها في نظام يببول سوفت المطور لتخطيط الموارد المؤسسية.

جيم- التوصية (الواردة في الفقرة ٣٨)

٣١- يكرر المجلس توصيته السابقة بأن تقوم المفوضية بما يلي: (أ) تنفيذ الضوابط المالية الرفيعة المستوى المناسبة لأنشطة الرصد في الميدان، بما في ذلك توحيد أطر الرقابة للأنواع المماثلة من المعاملات، واستعراض هياكلها القائمة للمساءلة من أجل تحديد إطار مناسب للضوابط الداخلية وضمان وجوده وتشغيله؛ (ب) قياس هيكلها للمساءلة بالمقارنة مع منظمات مُفَوَّضة مماثلة، والعمل على إيجاد إطار يلي الاحتياجات التشغيلية ويعزز المساءلة والرقابة في الوقت ذاته.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٣٢- تتفق المفوضية مع هذه التوصية وتقر بأهمية الضوابط المالية. وقد جرى توظيف خبير مستشار للمساعدة في استعراض إطار المفوضية الخاص بالمراقبة المالية الداخلية وتطبيقه، ولقياس ممارسات المفوضية الحالية بالمقارنة مع ممارسات منظمات مُفَوَّضة مماثلة. وتنوي المفوضية معالجة الثغرات المحتملة في الضوابط الداخلية، لا سيما على الصعيد الميداني، من خلال مراجعة نظامها الخاص بتفويض السلطات. وحالياً، يجري مكتب خدمات الرقابة

الداخلية مراجعة لخططة تفويض السلطات من أجل دعم التحليل، لا سيما فيما يخص الكفاءة التشغيلية والمساءلة.

دال - التوصية (الواردة في الفقرة ٥٣)

٣٣- يوصي المجلس بأنه حتى يتسنى تعهد سجلات محاسبية دقيقة للمخزونات طوال العام، ينبغي أن تقوم المفوضية شهرياً أو على الأقل كل ثلاثة أشهر بتنفيذ نظام للجرد يشمل مواءمة كاملة لمخزونها مع النظام المحاسبي.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٣٤- لقد أدرجت المفوضية عمليات مواءمة شهرية لبيانات المخزون في حزيران/يونيه ٢٠١٣، وطلبت من جميع الممثلين أن يقوموا بمواءمة شهرية بين قوائم المخزون وسجلات المحاسبة في جميع المخازن. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، سوف يقيم التقدم المحرز في ضمان دقة السجلات المحاسبية للمخزون من أجل تحديد مسار العمل في المستقبل. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، سيطلب أيضاً من جميع المكاتب إجراء عد فعلي للمخزونات في جميع المخازن على أساس فصلي وإبلاغ المقر بنتائج ذلك العد.

هـ - التوصية (الواردة في الفقرة ٥٥)

٣٥- يوصي المجلس بأن تجري المفوضية استعراضاً لحيازات المخزون المنخفضة القيمة للتأكد مما إذا كان سير العمل يتطلب فعلاً الاحتفاظ بهذه المخازن.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٣٦- أجرت المفوضية تحليلاً لحركات المخزون ومستوياته في جميع المخازن خلال السنوات الثلاث الماضية، ونتيجة ذلك، حددت ٤٧ مخزناً يمكن إغلاقها على الأرجح. وقد جرى التشاور مع العمليات ذات الصلة، بالتنسيق مع المكاتب المعنية وشعبة الطوارئ والأمن والإمداد، لاتخاذ قرار بشأن إغلاق هذه المخازن. وبمجرد الانتهاء من هذه العملية، ستستمر المفوضية في استعراض شبكة مخازنها وتحسينها بهدف مواصلة تخفيض عدد المخازن، وفقاً لاحتياجات التشغيلية.

واو - التوصية (الواردة في الفقرة ٥٩)

٣٧- يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية، بغية استخدام الموارد بكفاءة أكبر، بوضع خطة شراء مخزونات للمنظمة وتحديثها بانتظام، يراعى فيها ما يلي: (أ) أن تأخذ الخطة في الاعتبار كل من المتطلبات المحلية والمتطلبات المدارة مركزياً لأصناف المخزون المعيارية؛ (ب) أن تستند

الخطوة إلى الخبرة السابقة فيما يتعلق بالطلب والسيناريوهات الأكثر احتمالاً مع الحفاظ أيضاً على المستوى اللازم من المخزون 'الوقائي'.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٣٨- مثلما وُضِّح أعلاه في الفقرة ٢٠، فإن المفوضية بصدد وضع طرائق تشغيل موحدة جديدة من أجل تحديد الاحتياجات السنوية من المشتريات وعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد المخزون فيما يخص مواد الإغاثة الأساسية. وستشمل خطة المشتريات السنوية مواد الإغاثة الأساسية التي تُشتري على الصعيدين المركزي والمحلي معاً وستراعي الخبرة السابقة وكذلك التوقعات القائمة على سيناريوهات مختلفة والمخزونات الوقائية المحددة.

زاي- التوصية (الواردة في الفقرة ٦٤)

٣٩- يوصي المجلس بأن تعد المفوضية أدوات متابعة في تقرير أداء المخزونات تتضمن مؤشرات أداء رئيسية قابلة للقياس وذلك لتستعرضها الإدارة شهرياً.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٤٠- إن المفوضية بصدد وضع مؤشرات أداء رئيسية لصالح العمليات الميدانية، وهي مؤشرات ستستند إليها المكاتب الميدانية من أجل الإبلاغ على أساس شهري.

حاء- التوصية (الواردة في الفقرة ٧٤)

٤١- يوصي المجلس بأن تسعى المفوضية إلى إجراء استعراض مستقل شامل مناسب لمهام التحقيقات التي يجريها مكتب المفتش العام بحيث يتضمن متابعة للتوصيات التي قدمت في استعراض الأقران السابق وقياس ممارساته الحالية مقابل معايير مناسبة.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٤٢- ستحدد المفوضية وكالة مناسبة لكي تجري استعراضاً شاملاً لمهام التحقيقات التي يجريها مكتب المفتش العام، وفقاً لتوصية المجلس.

طاء- التوصية (الواردة في الفقرة ٧٦)

٤٣- يوصي المجلس بأن تطلب المفوضية إلى الممثلين القطريين إجراء تقييمات لمخاطر الغش فيما يتعلق بجميع الشركاء المنفذين في إطار النهج العام القائم على أساس المخاطر.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٤٤ - سوف تضع المفوضية سياسة عامة ومبادئ توجيهية بشأن إدارة المخاطر في إطار تنفيذ المشاريع، كجزء من نهجها القائم على المخاطر في مجال إدارة العلاقات مع الشركاء المنفذين. وسيشمل ذلك منهجيات تقييم مخاطر الغش التي يمكن أن تأتي من عوامل مختلفة (الشركاء، والمفوضية، وبيئة العمل)، وضوابط داخلية مناسبة لمنع الغش، وشروط معززة بشأن السلوك الأخلاقي لموظفي الشركاء. وفضلاً عن ذلك، فإن المفوضية بصدد وضع وتنفيذ استراتيجية لتنمية قدرات موظفيها وقدرات شركائها، لا سيما أولئك الذين ينجزون مهامها تتصل بمراقبة المشاريع وإدارة البرامج المتعلقة بمنع الغش والكشف عنه وتعزيز التحقق من التقارير المقدمة من الشركاء.

باء - التوصية (الواردة في الفقرة ٨٢)

٤٥ - يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بما يلي: (أ) تحليل تقارير الأنشطة النصف سنوية بالاقتران مع التقارير المالية لرصد كيفية تعلق التكاليف بالأنشطة المضطلع بها والقيام على نحو أفضل بتقييم ما إذا كان الشركاء المنفذون في المسار الصحيح لتحقيق الأهداف أو ما إذا كان يلزم المفوضية أن تتدخل؛ (ب) مواءمة تسديد الأقساط بشكل أوثق مع أنشطة الشركاء المنفذين المقررة وتقديم الخدمات للتقليل إلى الحد الأدنى من أوجه القصور أو التأخير في إنجاز البرامج بسبب التقلبات في التمويل.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٤٦ - ستضع المفوضية إجراءات وستنفذ آليات للمراقبة المعززة فيما يخص تسديد الأقساط للشركاء المنفذين حسب الأداء. وستوضع أيضاً أدوات لتحليل معدل التنفيذ.

كاف - التوصية (الواردة في الفقرة ٨٨)

٤٧ - يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتنقيح بيان حساباتها من أجل فصل تكاليف المركبات عن المدخلات الأخرى، وأن تبلغ عن هذا التغيير بوضوح من خلال توجيه الموظفين وتدريبهم.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٤٨ - ينكب حالياً مشروع إدارة الأسطول على الصعيد العالمي، الذي تقوده شعبة الطوارئ والأمن والإمداد بالتنسيق مع شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري، على تحديد الحسابات اللازمة المتصلة بتكاليف المركبات.

لام- التوصية (الواردة في الفقرة ٨٩)

٤٩- يوصي المجلس بأن تعجّل المفوضية باستكمال الترتيبات الانتقالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على النحو المقرر من أجل إدراج جميع المركبات في سجلات الأصول بما يتيح قيد القيمة المتبقية وتناقص القيمة على نحو أفضل.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٥٠- ستستعرض المفوضية مدى إمكانية التعجيل بالترتيبات الانتقالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بالملتمكات والمنشآت والمعدات، وبالمركبات تحديداً.

ميم- التوصية (الواردة في الفقرة ٩٤)

٥١- يوصي المجلس بأن تنشر المفوضية أداة موحدة لتحليل تكاليف استهلاك وقود المركبات وتكاليف صيانتها على جميع المكاتب القطرية بحلول نهاية عام ٢٠١٣، إما في شكل نموذج بيانات تابع لمشروع إدارة الأسطول على الصعيد العالمي أو جدول معلومات غير متصل بالحاسوب.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٥٢- ستوفر البرمجة التي اختارها المفوضية لإدارة الأسطول وظيفة تتبع تكاليف استهلاك الوقود وتكاليف الصيانة وتحليل هذه التكاليف.

نون- التوصية (الواردة في الفقرة ٩٨)

٥٣- يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بإنشاء القدرات الكافية على إدارة عمليات البيع المتأخرة، وإيلاء الأولوية لأسواق البيع والأساطيل القطرية التي توفر القيمة الأعلى المحتملة عند إعادة البيع.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٥٤- إن المفوضية بصدد تحديد المركبات التي يمكن بيعها، وسترسل أفرقة إلى عمليات قطرية مختارة لدعم هذا الإجراء والتعجيل به، مع أخذ توصية المجلس بعين الاعتبار. وقد أُحرز تقدم بالفعل في هذا الصدد، وسيواصل هذا العمل.

سين- التوصية (الواردة في الفقرة ١٠٠)

٥٥- يوصي المجلس بأنه عند تولي المسؤولية الرئيسية عن اقتناء المركبات واختيارها، ينبغي لشعبة الأمن والإمداد في حالات الطوارئ بالمفوضية القيام بما يلي: (أ) الرجوع إلى البيانات

المتعلقة باستخدام المفوضية للمركبات حسب نوعها لتحديد النماذج القليلة الاستخدام وسحبها؛ (ب) تحديد أهداف الحد من عدد النماذج في الأسطول واختيار نماذج موحدة مع الأخذ في الاعتبار تكلفة بيانات الاستخدام ومعايير الإتاحة وآراء الأفرقة القطرية، ولا سيما السائقون الرئيسيون.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٥٦- مثلما ذكر في الفقرة ١٢، فإن المفوضية بصدد وضع قائمة بالمركبات بهدف تخفيض وتوحيد أنواع ونماذج المركبات التي ينبغي استخدامها. وتنوي المفوضية استكمال الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه التوصية بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

عين- التوصية (الواردة في الفقرة ١٠٥)

٥٧- يوصي المجلس بأن تدرج المفوضية في دليل إدارة الأسطول الجديد توجيهات بشأن كيفية تقييم بدائل استخدام مرائب نائية عندما يمكن أن يؤدي اللجوء إلى خدمات الصيانة النائية إلى السفر لمسافات طويلة وامتداد فترات توقف استخدام المركبات وارتفاع تكاليف النقل. وينبغي أن تشمل التوجيهات على شرط فيما يخص: (أ) الاختبار الدوري للأسواق المحلية للتحقق من توفر مرافق الصيانة التجارية الأقرب التي تلبي المعيار المطلوب؛ (ب) الاستعراض الدوري لنطاق الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء المنفذين من أجل التعاقد على خدمات الصيانة بشكل جماعي أو تعزيز قدرة أكبر على المساومة أو اجتذاب المشغلين الموثوق فيهم لتشغيل مرافق مجاورة؛ (ج) النظر في الاحتفاظ بمخزون من الزيوت والمرشحات على مستوى المكاتب الميدانية لتمكين إجراء أبسط خدمات الصيانة (من الفئة ألف) في الميدان.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٥٨- توافق المفوضية على توصية المجلس وهي تخطط لإطلاق مشروع، في إطار متابعة المشروع الحالي لإدارة الأسطول على الصعيد العالمي، بشأن رصد تكاليف الصيانة وترشيدها. وبمجرد الانتهاء من ذلك، سوف تُدرج توجيهات الصيانة في تحديثات دليل إدارة الأسطول.

فاء- التوصية (الواردة في الفقرة ١٠٧)

٥٩- يوصي المجلس بأنه ما لم يسر مشروع إدارة الأسطول على الصعيد العالمي حسب الجدول الزمني الموضوع، يجب على المفوضية تقييم المخاطر التي يمكن التأمين عليها وتوفير صندوق مناسب للتأمين الذاتي أو تأمين تجاري لمواجهتها.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٦٠ - تتبع المفوضية نهجاً شاملاً وقد وضعت خطة عمل. ويسير مشروع إدارة الأسطول على الصعيد العالمي حسب الجدول الزمني المقرر، ويجري حالياً استكشاف خيارات تأمين المركبات وتحليلها.

صاد - التوصية (الواردة في الفقرة ١٠٩)

٦١ - يوصي المجلس بأن تدرج المفوضية في دليل إدارة الأساطيل فرعاً عن سلامة المركبات في إطار مشروع إدارة الأسطول على الصعيد العالمي بحيث (أ) يشدد على ضرورة الإدارة الاستباقية لسلامة المركبات في المكاتب القطرية؛ (ب) يتطلب إجراء تحليل فصلي لأداء السائقين على أساس بيانات التعقب باستخدام السواتل، من قبيل الإفراط في السرعة ومتوسط السرعة والإفراط في ساعات السياقة واستخدام المركبات خارج أوقات العمل.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٦٢ - فيما يخص الجزء (أ) من التوصية، سوف تدرج المفوضية في دليل إدارة الأسطول فرعاً عن سلامة المركبات. وفيما يتعلق بالجزء (ب) من التوصية، سوف تسمح أداة تتبع المركبات برصد أداء السائق. وقد بدأت المفوضية تجهيز بعض مركباتها بأداة التتبع. وعلاوة على ذلك، تُشترى مركبات جديدة مجهزة بأداة التتبع كل سنة، مما يسمح بزيادة تدريجية في تحليل أداء السائق.

قاف - التوصية (الواردة في الفقرة ١١٣)

٦٣ - يوصي المجلس بأن تنظر المفوضية في إمكانية وضع توجيهات مركزية للأفرقة القطرية بشأن معيار فعالية التكلفة في مجال الخدمات الصحية. ويرغب المجلس في العمل مع المفوضية لإفادة نظرها في كيفية وضع ذلك التوجيه قبل الالتزام بأي إطار أو نهج محدد للقياس.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٦٤ - تحيط المفوضية علماً بهذه التوصية وستعمل مع المجلس لاستكشاف السبل الممكنة من أجل تقديم توجيهات مركزية إلى الأفرقة القطرية على أساس تدخلات الرعاية الصحية الفعالة من حيث التكلفة، القائمة والمتفق عليها عالمياً. وبلاستناد إلى ذلك، ستقيم المفوضية ما إذا كان من الممكن تطبيق إطار أو نهج للقياس من هذا القبيل على الصعيد الداخلي.

راء- التوصية (الواردة في الفقرة ١١٧)

٦٥- يوصي المجلس بأن تنظر المفوضية في تعميم تطبيق نظامها لسجلات قياس الأداء في المجال الصحي في الشبكة القطرية بأكملها.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٦٦- لقد أجرت المفوضية حتى الآن ٢٠ تقييماً لسجلات الأداء المتوازن في العيادات الصحية التابعة للمفوضية في ثمانية بلدان. وسيجري توسيع التغطية في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ لصالح بلدان إضافية والعيادات الصحية التي تدعمها المفوضية.

خامساً- الخلاصة

٦٧- تعرب المفوضية عن تقديرها للتوجيهات القيّمة التي قدمها إليها مجلس مراجعي الحسابات طوال عام ٢٠١٢، لا سيما فيما يخص إعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، من خلال فحص الأرصدة الافتتاحية واستعراض البيانات المالية المؤقتة المبدئية. وقد كان إصدار البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إنجازاً هاماً بالنسبة للمفوضية. وفضلاً عن ذلك، تسمح نتائج المجلس وتوصياته للمفوضية بتركيز مواردها على المجالات التي تتعرض فيها للخطر. وتؤكد المفوضية من جديد التزامها بمعالجة توصيات المجلس ومواصلة تحسين الإجراءات والنظم والضوابط من أجل التخفيف من المخاطر التي جرى تحديدها.